

الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع262دد

تاريخ القرار: 16 ماي 2016

قرار

بتاريخ 16 ماي 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع262دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها

من جهة

المدعى عليها: شركة في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54دد الصادر بتاريخ 16 جوان 2014 والمتعلق بالنصافة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.



وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة ' بتاريخ 27 أفريل 2016 والمتضمن طلبها الإذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض المتظلم منه وسحب جميع الوسائط الإشهارية المتعلقة به إلى حين البت في أصل القضية.

وبعد الاطلاع على المراسلة ع920 عدد الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 02 ماي 2016 والموجهة الى شركة لتمكينها من تقديم ردودها حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة على مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها والواردة على الهيئة ضمن مراسلتها ع929 عدد بتاريخ 03 ماي 2016.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن ' تقدمت بتاريخ 27 أفريل 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاتها تحت ع341 عدد تضمنت تظلمها من تعمد ' تسويق عرض تجاري تحت تسمية "3alami" والذي يخول لمشتركيها في شبكة الهاتف الجوال التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في:

- 100% رصيد إضافي عن كل عملية شحن تساوي أو تفوق 5 دنانير صالحة نحو كل المشغلين المحليين والدوليين.

- الإبحار عبر شبكة الأنترنت للهاتف الجوال من الجيلين الثالث والرابع بسعة تدفق 1 جيجابايت عند استهلاك 9 دنانير شهريا.

- 100 إرسالية قصيرة صالحة نحو جميع المشغلين.

وانتهت إلى طلب الإذن بإيقاف العرض التجاري المتظلم منه وسحب جميع الوسائط الإشهارية المتعلقة به وتطبيق أحكام الفصل 74 (جديد) من مجلة الاتصالات على الشركة المطلوبة.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت ' تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تعمد ' تسويق عرض تجاري تحت تسمية "3alami" والذي يخول لمشتركيها في شبكة الهاتف الجوال التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في:

- 100% رصيد إضافي عن كل عملية شحن تساوي أو تفوق 5 دنانير صالحة نحو كل المشغلين المحليين والدوليين.



- الإبحار عبر شبكة الأنترنات للهاتف الجوال من الجيلين الثالث والرابع بسعة تدفق 1 جيجابايت عند استهلاك 9 دنانير شهريا.
- 100 إرسالية قصيرة صالحة نحو جميع المشغلين.

مشككة في حصول العرض المذكور على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات نظرا لتمسكها بأن الامتياز المتعلق بمجانبة الإبحار عبر شبكة الانترنت لا يتطابق مع مقتضيات الفصل 3 من قرار الهيئة عد54د ولا مع ما ورد بمراسلة الهيئة المؤرخة في 08 جانفي 2016 والتي دعت فيها إلى احترام مقتضيات القرار عد54د فيما يتعلق بتعريفاتها المطبقة على خدمة الانترنت الجوال ولا مع مقتضيات النقطة الرابعة من محضر الجلسة المنعقدة بين جميع المشغلين بتاريخ 17 ديسمبر 2015 ناسبة لخصيمتها اتباع سياسة تحطيم الأسعار مدعية أن هذه الممارسات قد ألحقت بها أضرار مالية يصعب تداركها تتمثل في التأثير سلبا على مواردها وتقويض قاعدة مشتركيها، وانتهت إلى طلب الإذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض المتظلم منه وسحب جميع الوسائط الإشهارية المتعلقة به إلى حين البت في أصل القضية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ بتاريخ 13 مارس 2016 تحت عد121857د تضمن معاينة الإشهار الوارد بالموقع الإلكتروني لشركة والخاص بالعرض التجاري "3alami" بالإضافة إلى نسخة من محضر الجلسة المنعقدة بمقر الهيئة بتاريخ 17 ديسمبر 2015، ونسخة من مراسلة الهيئة الصادرة تحت عد58د بتاريخ 8 جانفي 2016.

وحيث تمسكت المدعى عليها في إجابتها على مطلب التدابير الوقائية بحصولها على موافقة الهيئة قبل ترويجها للعرض المتظلم منه مشيرة إلى أن سبق لهذه الأخيرة وأن اتخذت قراراتين بخصوص عرض المتظلم منه وهما القرار عد125د الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 25 فيفري 2015 والقرار الصادر بتاريخ 22 مارس 2016 في مادة فض النزاعات مستبعدة انطباق قرار الهيئة عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها على عرض الحال مستشهادة بالقرار عد417655د الصادر عن المحكمة الإدارية بتاريخ 03 ديسمبر 2014 والقاضي بإيقاف تنفيذ قرار الهيئة عد54د جزئيا من حيث انطباقه على العروض التجارية السابقة لدخوله حيز النفاذ "مؤكد على أن التعريفات المطبقة على عرض الحال تحترم معدل دخل الدقيقة للمكاملة ومتوسط تعرفه الأنترنات المحددين من طرف الهيئة، وانتهت إلى طلب الحكم برفض المطلب.



الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار وقتي يقضي بالإذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض المتظلم منه إلى حين البت في أصل القضية.

وحيث تمسكت المدعية بأن العرض المتظلم منه قد ألحق بها أضرار يصعب تداركها تتمثل في التأثير سلبا على مواردها وتقويض قاعدة مشتركيتها.

وحيث يتضح أن الإجابة المقدمة من طرف المدعى عليها حول مطلب الحال لا علاقة لها بالعرض المتظلم منه باعتبار أن القرارين المستشهد بهما من قبلها وهما القرار عد125 الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 3 فيفري 2015 والقرار الأصلي المتصل به تعلقا بعرض تجاري مغاير للعرض المتظلم منه في دعوى الحال.

وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم إلى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها.

وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المظروفة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو حجة يمكن الاستناد إليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه.

وحيث أضحى التثبت من مدى جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بتأثير العرض على مواردها وعلى قاعدة مشتركيتها يستوجب القيام بأبحاث وتحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه دعوى الحال واتجه تفريعا على ذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس